

بيان المؤهلات

(أ) يتحلّى القاضي ديوك بولارد بأخلاق رفيعة كما أنه محايد ونزيه. وله مؤهلات تُخول له أن يعين في أعلى المكاتب القضائية في جمهورية غيانا.

والقاضي بولارد عميد قضاة محكمة العدل الكاريبية، وهي أعلى محكمة استئناف بلدية في الجماعة الكاريبية. وتُمارس محكمة العدل الكاريبية كذلك اختصاصاً أصلياً كمحكمة دولية تفسر معاهدة تشاغواراماس المعدلة وتطبقها، وهي الوثيقة المؤسسة لجماعة الكاريبي، بتوظيف قواعد القانون الدولي وفقاً لما يطبق (المادة ١٧ (١) من معاهدة تشاغواراماس المعدلة.

وعلى القاضي بولارد، بصفتة قاضياً في محكمة العدل الكاريبية، أعلى محكمة استئناف بلدية ذات اختصاص ثنائي في الجماعة الكاريبية، أن يفسر مختلف أحكام حقوق الإنسان الواردة في الدساتير الوطنية ويطبقها بناءً، من جملة أمور أخرى، على الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وشرعة الحقوق الكندية كما يضمن أن يفسر سن القوانين البلدية ذات الإختصاصات الثنائية على نحو متسق مع الإلتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها وفقاً للضكوك الدولية التي حددت المعايير الدولية الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان الدولية ما لم ترد إرادة تشريعية صريحة عكس ذلك. وهو ما تقتضيه المادة ٢٧ من إتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات رهناً بالمادة ٤٦ من هذه الإتفاقية. ودول الجماعة الكاريبية عضو في إتفاقية فيينا السابقة الذكر.

ويتمتع القاضي بولارد بكفاءة عالية في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل قانون المعاهدات والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كما له تجربة واسعة في المجال القانوني المهني ذي الصلة بالعمل القضائي في المحكمة. وله علاوة على ذلك تجربة أربعة عقود كمحام ممارس في مجال المعاهدات الدولية في منظومة الأمم المتحدة، بدءاً بتمثيله لغيانا في مؤتمر فيينا المعني بقانون المعاهدات (١٩٦٨-١٩٦٩). وتعد هذه التجربة أساسية لتفسير المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان وتطبيقها والتي غالباً ما تُحدد في صكوك القانون الدولية ذات الصلة، مثل إتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ونظام روما الأساسي والعديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية أو إتفاقياتها التي أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومثل القاضي بولارد، خلال مسيرته الوظيفية كمحام ممارس دولي، غيانا في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة تعريف العدوان. وشغل مناصب رسمية كمنصب رئيس (مدعي عام) ونائب رئيس اللجنة السادسة للجمعية العامة ومقرر لجنة البلد المضيف. كما مثل غيانا في كل لجان الجمعية العامة الأخرى ما عدا اللجنة الخامسة. إن تجربة القاضي بولارد تجعله يتبوأ مكانة مميزة لتقييم السياق السياسي الذي على أساسه يوضع الإطار المفاهيمي للضكوك الإنسانية الدولية وضكوك حقوق الإنسان ويتم دراستها وإعدادها. ويعد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (XXIX) قضيتين عالقتين في هذا الصدد.

إن القاضي بولارد كذلك محام كفاء ينتمي إلى النظام القانوني الأنكليزي-الأمريكي كما أن له سمعة في المحاكم العليا بغيانا وجمايكا تشمل بشكل تراكمي ثلاثة عقود. تأثر أثناء مساره الوظيفي القانوني بأنظمة قانونية أخرى بما فيها نظام القانون المدني.

(ب) يستوفي القاضي ديوك كلا من المتطلبات المحددة في الفقرة ٣(ب) "١" والفقرة ٣ (ب) "٢" من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وقد حصل، بحكم عمله كقاضٍ في محكمة العدل الكاريبية، تجربة وخبرة تتعلق بالفصل في قضايا القانون الجنائي وقضايا أخرى. ولما كان القاضي بولارد يملك المؤهلات التي تخول له التعيين في أعلى المكاتب القضائية في غيانا فإن حكومة غيانا ترشحه بذلك لمنصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية. والقاضي بولارد مرشح للانتخاب على القائمة بآء لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

إن التجربة السابقة للقاضي بولارد كرئيس (مدعي عام) لمجلس الأمم المتحدة المعني بناميبيا وتمثيلة لغيانا في اللجنتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤهلانه بوجه منقطع النظر لتقييم مغزى وأثر المعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان على السكان الأصليين والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الناشئة حديثاً في المجتمع الدولي.

وقام القاضي بولارد، كمستشار قانوني للجماعة الكاريبية، بتنظيم مشاركة الجماعة الكاريبية والإشراف عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي وضع إطارها المفاهيمي وتمت دراستها وإعدادها تحت إشراف الأمم المتحدة بما في ذلك الوثيقة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي. وشملت هذه المشاركة إعداد موجزات بشأن التفاوض ذات الصلة لفائدة الوفود التي تمثل إحدى دول الجماعة الكاريبية أو أمانة الجماعة الكاريبية حسب الحالة.

إن القاضي بولارد أيضاً ناشر معروف في مجال القانون الدولي، إذ أنه ألف العديد من الكتب والمقالات حول القانون الدولي وحماية الدول الصغيرة نشرتها دور نشر ومجلات رائدة في مجال القانون الدولي، مثل دار نشر جامعة أكسفورد ومؤسسة النشر القانونية الكاريبية والدراسة الفصلية حول القانون الدولي والمقارن ومجلة الكمنولث للقانون ودراسة تكساس للقانون ودراسة سان دياغو للقانون وحولية الكاريبي حول العلاقات الدولية.

والقاضي بولارد مواطن من جمهورية غيانا فقط لا غير. وله معرفة جيدة باللغة الإنكليزية التي هي لغته الأم. وهو ذكر.
